

دور القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية في  
تمويل وإدارة مشاريع البنية الأساسية  
وأهم الأسباب التي حالت دون نهوضه في الماضي وكيفية  
علاجها

د. أيمن صالح فاضل

قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبد العزيز- جدة

## مقدمة :

تعد المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول التي أسهم فيها القطاع الحكومي إسهاماً مؤثراً في دفع عجلة التنمية لكونه المحور الرئيس في تأسيس كل البرامج التنموية ومشاريعها وإدارتها حيث كانت هناك أسباب جوهرية تدعو الدولة إلى الإسهام بنفسها في النشاط الاقتصادي بصفقتها الممول لهذا النوع من الاستثمارات، وذلك لضخامة حجم الإنفاق العام في مثل تلك القطاعات، خاصة في مراحل التنمية الأولى خلال مرحلة حداثة القطاع الخاص وقلة خبرته وكفاءته وانخفاض أصوله الرأسمالية، وذلك بناءً على احتياجات التنمية التي تتطلب ضخ استثمارات ضخمة لإقامة البنية الأساسية في مختلف المجالات ؛ نظراً لضعف القطاع الخاص من حيث التمويل والخبرة .

الآن وقد أصبح القطاع الخاص في المملكة يتمتع بمستوى أداء اقتصادي متميز وخبرة عالية فإن قضية مشاركته والإفادة من قدراته وزيادة دوره في التنمية والتركيز على تحسين مستوى الأداء الاقتصادي لإنتاج الخدمات والمنافع العامة أصبح من الضرورة توسيع دور القطاع الخاص ليأخذ مكانه الصحيح في الاقتصاد ، كما أنها من الأهداف الرئيسية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

وقد ترتب علي ذلك أن أمتد نشاط القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية إلى مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث يندر وجود نشاط ليس للقطاع الخاص دور فيه، و فيما يتعلق بالاستثمارات في مجال البنية التحتية نجد أن استثمارات القطاع الخاص تمتد إلى مشاريع الإسكان والمرافق والأشغال العامة كالطرق وشبكات المياه والصرف الصحي، كما تمتد أوجه نشاط القطاع الخاص إلى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

ومن حيث نصيب القطاع الخاص في إقامة المشروعات ذات الأحجام الكبيرة، فيلاحظ أن أغلب هذه المشاريع كانت في السابق خارج نطاق القطاع الخاص، إلا أن سياسة الدولة السعودية في الوقت الرهن القائمة علي تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات البنية التحتية سواء كان ذلك بمشاركة القطاع العام أو بيع بعض مشروعات القطاع الحكومي لأسهمه سواء كلها أو بعضها إلى القطاع الخاص، قد أثبت أن القطاع الخاص يعتبر مكملاً رئيسياً لمعظم ما تقوم به الدولة من مشروعات في مجال البنية التحتية.

وفي واقع الأمر فإن دور القطاع الخاص لم يبرز بشكل واضح ومؤثر في العملية التنموية

إلا في الفترة الأخيرة من خطط التنمية التي نهجتها الدولة منذ نحو أربعين عاماً. و لم يرجع ذلك إلى تقاعس القطاع الخاص عن المشاركة في أوجه الأنشطة المختلفة بالمملكة بل إلى ارتفاع حجم المبادرات الحكومية بهدف الإسراع بعملية التنمية وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص من أجل أن يكتسب الخبرة اللازمة لإشراكه في الأنشطة الرئيسية والتي تختص بالبنية التحتية. وحيث أن هناك دلائل تشير إلى تراجع النصيب النسبي للقطاع النفطي والحكومي في هيكل الناتج المحلي، نجد أن القطاع الخاص إزاء هذه المؤشرات سيحافظ على أدائه الجيد ونشاطه المميز ويحافظ على وتيرة نمو إيجابي خلال السنوات القادمة .

وفي الوقت الراهن بعد أن اكتملت معظم مشاريع الحكومة في التجهيزات الأساسية كان من الضروري توجيه الاستثمار إلى نشاطات جديدة تقع ضمن مجال اهتمام القطاع الخاص الذي قد أخذ يحل تدريجياً محل القطاع العام ويضطلع بالدور الأكبر، ويؤيد هذا التوجه أن القطاع الخاص قد غدا عنصراً هاماً في موقعه من الاقتصاد الوطني تزداد أهميته على مدى السنوات، لذلك توقعت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة منذ الخطة الأولى 1390 - 1395 هـ، وضمن الإطار العام للإنفاق الحكومي أن يتجه الإنفاق الاستثماري نحو زيادة مطردة ودعم المبادرات الجديدة بهدف تشجيع استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني<sup>(1)</sup>.

## 2-هدف الدراسة:

ويتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة في إلقاء الضوء على الأوضاع وكذلك العوامل التي تحكم استثمارات القطاع الخاص والبحث في مدى كفاءة القدرة المتاحة للقطاع الخاص من حيث استغلالها في صورة استثمارات في البنية التحتية وبما يفضي إلى تغطية حركة انتظام التوسع الاستثماري بالمملكة خصوصاً في المجالات أو المشاريع الاستثمارية الكبيرة.

## 3-منهج الدراسة:

وسوف يتطرق موضوع الورقة إلى دراسة وتحليل دور القطاع الخاص بالتعرف على أهم الأدوار التي برزت للقطاع الخاص في بناء الاقتصاد السعودي عبر خطط التنمية المتلاحقة، وكذلك الأمور المتعلقة بالاستثمارات في البنية التحتية والمشاكل والمعوقات التي واجهت هذا القطاع في هذا المجال وكيفية التغلب عليها لكي يستمر في دوره المكمل للقطاع الحكومي بكفاءة عالية .

(1) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الخمسية 1420- 1425 هـ (2000 - 2005م) ، ص 138 .

## المبحث الأول

### تطور دور القطاع الخاص في الاقتصاد السعودي

لجأت المملكة العربية السعودية كغيرها من معظم الدول النامية إلى أجهزة القطاع العام عند بداية برامج تنميتها الاقتصادية باعتبارها الخيار الوحيد لتحقيق التراكم المادي والرأسمالي اللازمين لاستغلال مواردها الطبيعية والبشرية، خاصة في ضوء ما تتسم به معظم هذه الدول (في مراحل تنميتها الأولى) من ضعف مؤسسات القطاع الخاص فيها وتأخرها عن القيام بالدور التنموي وقلة خبرته بالميادين الاقتصادية .

ومع تطور علم الإدارة واكتساب القطاع الخاص خبرة أكبر وازدياد تأثيرات الظروف العالمية في التنافس على رفع الإنتاج وتقليل التكاليف أصبحت الأنظار تتجه إلى آلية القطاع الخاص لإدارة مشاريع التنمية أو ما يسمى بالتخصيص Privatization استناداً إلى القناعة بزيادة مؤسسات القطاع الخاص وتفوقها على مثيلاتها في القطاع العام من حيث الكفاية الإنتاجية ، واستثمار موارد المجتمع المختلفة ( مادية أو بشرية ) حيث يلحظ أنه في الربع الأخير من هذا القرن سارعت كثيراً من دول العالم إلى تخصيص بعض أنشطتها الحكومية تمشياً مع أهدافها لرفع كفاءة الاقتصاد في استقلال موارده المتاحة وتوجهات العولمة ومقتضياتها مما جعل تخصيص بعض أنشطة التنمية أمراً إلزامياً لا ترفاً .

وتعد المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول التي أسهم فيها القطاع العام إسهاماً مؤثراً في دفع عجلة التنمية لكونه المحور الرئيس في تأسيس بعض برامج التنمية ومشاريعها وإدارتها حيث كانت هناك أسباب جوهرية تدعو الدولة إلى الإسهام بنفسها في النشاط الاقتصادي، بصفتها مؤسسة للمشاريع الكبرى ، وممولة لاستثماراتها ومديرة لها ، خاصة في مرحلة التنمية الأولى خلال مرحلة حداثة القطاع الخاص وقلة خبرته وكفاءته وانخفاض أصوله الرأسمالية، وذلك بناءً على احتياجات التنمية التي تتطلب ضخ استثمارات ضخمة لإقامة البنية الأساسية في مختلف المجالات، ونظراً لضعف القطاع الخاص من حيث التمويل والخبرة.

أما وقد أصبح القطاع الخاص في المملكة يتمتع بمستوى أداء اقتصادي متميز وخبرة عالية فإن قضية مشاركته والإفادة من قدراته وزيادة دوره في التنمية والتركيز على تحسين مستوى الأداء الاقتصادي لإنتاج الخدمات والمنافع العامة أصبح من الضرورة بمكان توسيع دور القطاع

الخاص ليأخذ مكانه الصحيح في الاقتصاد ، كما أنها من الأهداف الرئيسية لخطة التنمية التاسعة (1431-1436هـ) التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

وما يجب الإشارة إليه هنا أنه وإن اختلفت الدوافع السابقة للتخصيص من دولة لأخرى إلا أن هناك اتفاقاً على دافع مهم يتمثل في تخفيف الأعباء المالية على الدولة في المشاريع التي تحول إلى القطاع الخاص، والاستفادة من الكفاءة التي يتميز بها القطاع الخاص في تشغيل المشروعات وإدارتها، إضافة إلى أن ذلك سيؤدي إلى إتاحة الفرصة للدولة لتسخير استثماراتها في المشروعات الإنمائية الكبيرة والمشروعات الاستراتيجية التي تفوق إمكانيات القطاع الخاص، وتكون المحصلة في النهاية الوصول إلى استعمال أمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة.

ويمكن تلخيص أهم هذه الدوافع ( المزايا ) فيما يأتي :

- 1- تخفيف العبء عن أجهزة الإدارة الحكومية ، بما يتيح لها أداء وظائفها الأساسية كالدفاع والأمن والقضاء بكفاءة أكثر ، بالإضافة إلى ما تتطلبه المصلحة العامة من أدائها لبعض الخدمات اللازمة لأفراد المجتمع، مثل خدمات التعليم والصحة والتكافل الاجتماعي .
- 2- تخفيف العبء عن ميزانية الدولة بإيجاد مصادر تمويل بديلة تتحمل أعباء ضمان استثمارية عمليات التنمية، ومتطلبات التحديث والتطوير اللازم لتحسين مستوى أداء الخدمات ورفع كفاءتها وزيادة إنتاجيتها.
- 3- توسيع قاعدة الاستثمارات واستغلال المدخرات الخاصة بما يمكن من توفير رؤوس الأموال اللازمة لمتطلبات التوسع في نشاط التي يشارك فيها القطاع الخاص، ليشمل العديد من الأنشطة التكميلية.
- 4- تنمية حجم الاستثمارات مما يساعد على زيادة فرص العمل التي تستوعب الزيادات السنوية في إعداد العمالة الوطنية .
- 5- العمل على خفض أسعار السلع والخدمات للمنشآت التي يشارك فيها القطاع الخاص نتيجة محاولة القطاع الخاص الدائمة لتخفيض التكلفة خاصة مع وجود عنصر المنافسة في السوق.
- 6- زيادة حصة القطاع الخاص في الهيكل النسبي للنتاج المحلي .

7- وجود المناخ التنافسي الذي تعمل في ظلّه منشآت القطاع الخاص يضمن وجود سلعة أو خدمة ذات مواصفات جيدة وبأقل كلفة ممكنة قادرة علي المنافسة في السوق المحلي وكذلك السوق الدولي في الوقت الراهن بعد انضمام المملكة الي عضوية منظمة التجارة العالمية (WTO) ، مما يدفع هذه الشركات إلى التطوير المستمر لأدائها للاحتفاظ بنسبتها في السوق المحلي والدولي على حد سواء.

8- التأكيد على توسيع دور القطاع الخاص في تحقيق الخطط التنموية ، ومن ثم توسيع القاعدة الوطنية في مجال اتخاذ القرار الاقتصادي.

9- وفي المملكة نجد أن الدافع الرئيس للاتجاه نحو التخصيص يتمثل في توسيع دور القطاع الخاص نحو تحقيق التنمية الاقتصادية بما يخدم هدف تنوع مصادر الدخل، وأيضاً توسيع القاعدة الوطنية في اتخاذ القرار الاقتصادي .

### تطور القطاع الخاص خلال خطط التنمية المختلفة:

#### خطة التنمية الأولى 1390 – 1395هـ

اعتبرت هذه الخطة أول نهج سعودي شامل نحو التنمية الاقتصادية لذلك نجد أن دور الدولة هو تشجيع عمل القطاع الخاص من خلال استعراض البرامج والمشاريع التي يمكن لهذا القطاع المساهمة بها في القطاعات الإنتاجية وإجراء الدراسات خلال فترة الخطة للتعرف على مدى إمكانية مشاركة القطاع الخاص بجوار القطاع العام في المشاريع التي تعمل في قطاعات التعليم ، الصحة والمرافق العامة ، ومقاولات البنية التحتية .

#### خطة التنمية الثانية 1395 – 1400هـ :

شهدت هذه الفترة اهتمام أكبر بالقطاع الخاص وهي نتيجة للخبرات المكتسبة من المرحلة الأولى للخطة وما يميز هذه الفترة هي الوضوح في أهميتها من خلال تناولها لمبادئ الحرية الاقتصادية في إطار الرعاية الاجتماعية<sup>(2)</sup>، وقد أفردت هذه المرحلة من الخطة قسماً يوضح

(2) خطة التنمية الثانية 1395 – 1400 هـ ، وزارة التخطيط ، ص 30

الإجراءات المتخذة من قبل الدولة<sup>(3)</sup>، في مجال الإجراءات التشجيعية في القطاع الزراعي والصناعي وإنشاء صندوق التنمية الصناعية وكذلك المدن الصناعية في جدة والرياض والدمام.

#### **خطة التنمية الثالثة 1400 - 1405 هـ :**

نجد أن الأهداف العامة لهذه الخطة كانت أكثر تشجيعاً لهذا القطاع وذلك من خلال تقديم المعلومات والدراسات الخاصة بالاستثمار وتعريف المواطنين عليها وإجراء المزيد من دراسات فرص الاستثمار والدراسات التسويقية ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع وكذلك تمويل الاستثمارات الخاصة من خلال الصناديق الحكومية وحث المصارف التجارية على زيادة تسهيلات المشاريع الإنتاجية وتشجيع قيام المزيد من الشركات المساهمة من أجل القيام بالمشاريع الكبيرة واستكمال التجهيزات الأساسية وإعطاء الأولوية لي ترسية المشاريع لمقاولين سعوديين (4).

#### **خطة التنمية الرابعة 1405 - 1410 هـ :**

اهتمت هذه المرحلة من الخطة في تعميق وتأصيل دور القطاع الخاص من خلال الزيادة في الدعم المقدم له من خلال صناديق الدولة المختلفة وتشجيع البنوك التجارية على دعم المشاريع التنموية والتوسع بها بدلاً من تجارة الاستيراد هذه وقد أفردت وثيقة خطة التنمية الرابعة فصلاً كاملاً للقطاع الخاص ودوره المتميز وعلاقته بالقطاع الحكومي<sup>(5)</sup>.

#### **خطة التنمية الخامسة 1410 - 1415 هـ ( 1989-1994م):**

شهدت هذه المرحلة تحول أكبر في برنامج الخطة الخمسية نحو القطاع الخاص حيث نلاحظ ذلك جلياً في المبادرات المصرفية حيث شهد القطاع المصرفي في ارتفاع في حجم القروض المصرفية للقطاع الخاص من (160,486) بليون ريال في نهاية الخطة الخمسية الرابعة، إلى (230,509) بليون في نهاية الخطة الخمسية الخامسة<sup>(6)</sup>، مما يؤكد مدى توسع القطاع الخاص ومساهمته في مشاريع التنمية كما شهدت هذه المرحلة التوسع في القروض الحكومية إلى القطاع الخاص من خلال مؤسسات الإقراض المتخصصة وبرنامج التوازن الاقتصادي .

(3) المرجع السابق ، ص 821 - 823 .

(4) ندوة دور القطاع الخاص في التنمية - وزارة التخطيط 1409 هـ ص 10 - 40 .

(5) خطة التنمية الرابعة - وزارة التخطيط ، ص 131 - 141 .

(6) خطة التنمية السادسة - وزارة التخطيط ، ص 173 .

### خطة التنمية السادسة 1415- 1420هـ (1995-1999م):

بالإضافة إلى ما سبق تعتبر هذه المرحلة بحق توجه ملحوظ نحو تشجيع المبادرات والحوار والمشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص وذلك حسب ما ورد بالخطة الخمسية السادسة نجد أنها بموجب الأهداف العامة والأسس الإستراتيجية لهذه الخطة تعمل الحكومة على تنفيذ مجموعة من متناسقة من المبادرات والسياسات الرامية إلى تحقيق الأهداف التنموية للقطاع الخاص وذلك من خلال (7).

- تعميق الحوار مع القطاع الخاص عن طريق الندوات العلمية واللقاءات المفتوحة .
- التخصيص وما يتبع من تخصيص التمويل ، تخصيص الإنتاج ، تخصيص الملكية بالإضافة إلى الاستمرار في تحرير النشاط الاقتصادي.
- الاستمرار في تقديم الحوافز وخدمات التجهيزات الأساسية .
- دعم المنشأة الصغيرة .
- تشجيع الاستثمار الأجنبي.

وفي المملكة صدر قرار مجلس الوزراء رقم (60) وتاريخ 1418/4/1هـ القاضي بالاستمرار في زيادة حصة القطاع الأهلي وتوسيع إسهامه في الاقتصاد الوطني بإتباع أفضل الوسائل المتاحة بما في ذلك تحويل بعض أنواع النشاط الاقتصادي إليه وقد ذكر في (ثالثاً) من قرار مجلس الوزراء المذكور أعلاه التأكيد على أهمية تنسيق عمليات إشراك القطاع الأهلي في الاقتصاد الوطني وتوحيدها ، وكون لذلك لجنة وزارية أنيط بها تنسيق برامج التخصيص ومتابعتها وتنفيذها.

### خطة التنمية السابعة 1420- 1425هـ (2000-2004م):

تتزامن الخطة الخمسية السابعة للتنمية التي تمثل عام 1420- 1425هـ مع بداية الألفية الثالثة والتي تتسم بالعديد من المستجدات والمتغيرات والكثير من التحديات على الأصعدة المحلية والإقليمية، حيث يتجه العالم كله نحو تطبيق برامج الخصخصة علي نطاق واسع من الاقتصاد، بالإضافة لسعي المملكة العربية السعودية إلي الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية، وهذا يتطلب ضرورة تهيئة الاقتصاد الوطني للتكامل والاندماج في بوتقة الاقتصاد العالمي وقد أولت

(7) خطة التنمية السادسة - وزارة التخطيط ، ص 160 - 170 .



هذه الخطة اهتمام خاص لزيادة إسهامات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد نصت الخطة على (17) أساس استراتيجي تتعلق بالخصخصة وتوسيع مساهمة القطاع الخاص في قطاعات البنية التحتية.

### **خطة التنمية الثامنة 1425- 1430 هـ (2005-2009):**

بالإضافة إلى ما سبق، تأتي الخطة الخمسية الثامنة في مرحلة تحتم إسراع الخطى في مسيرة التطوير والتنمية، فما يشهده العالم في الوقت الراهن من حراك تنموي وتطويري متسارع يستدعي بالضرورة تعزيز جهود المملكة وتسريعها في مسيرتها التنموية والتطويرية. وقد انعكس تصميم الدولة على تحقيق ذلك في برنامج الإنفاق التنموي للخطة. وتشكل خطة التنمية الثامنة استمراراً للنهج التنموي، الذي حرصت المملكة على إتباعه، والذي يمزج بين التخطيط التوجيهي للنشاط الحكومي، والتخطيط التأشيرى لنشاط القطاع الخاص في إطار المسارات التنموية والرؤية المستقبلية التي يحددها التخطيط الإستراتيجي على المدى البعيد .

## **المبحث الثاني**

### **الدور البارز للقطاع الخاص في رفع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني**

ساهم القطاع الخاص في تعزيز عوامل استقرار المناخ الاستثماري من خلال رفع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني. وأول إنجازات القطاع الخاص في هذا السبيل هو مشاركته في القضاء على العقبات التكوينية الرئيسية التي تواجه الاستثمارات ووهي التجهيزات والمرافق والهياكل الإرتكازية حيث كان القطاع الخاص هو الأداة المنفذة للمشروعات التي مولتها الدولة من خلال ميزانياتها .

فلقد قام القطاع الخاص بتنفيذ مشاريع الأشغال العامة كالطرق وشبكات المياه والصرف الصحي ، وكذلك ساهمت شركات خاصة في إنشاء وإدارة أولى الشبكات الكهربائية في المدن الرئيسية وفي إنشاء المؤسسات التعليمية في بداية النهضة التعليمية بالإضافة إلى استثمارات القطاع الخاص إما منفرداً بهذه النشاطات أو مكماً لما تقوم به الحكومة من إسهام مباشر يستهدف تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار .

كذلك لم يقتصر دور القطاع الخاص على المشاركة المباشرة إلى رفع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني بل كان له فضل تشجيع غير المواطنين في الإقدام على مشاركة المواطنين لاستثمار أموالهم فالطمأنينة التي توجدها مشاركة المواطنين لاستثمار أموالهم لدى غير المواطنين تأتي أكلها في جلب رؤوس الأموال من الخارج وما يستتبع من جلب الخبرة الفنية وكذلك المعرفة بالأسواق الخارجية وتلك كلها أموال هامة تتسبب في تنشيط الإنتاج الوطني داخلياً وخارجياً .

في الواقع أنه بانتهاء تنفيذ خطة التنمية الثامنة والسنوات التي مضت من خطة التنمية التاسعة تكون المملكة قد غطت أكثر من أربعين عاماً من خططها التنموية الطموحة حيث تمكنت المملكة خلال هذه الفترة الزمنية القياسية في تاريخ الأمم من تحقيق تقدم مادي وعمراني واجتماعي قلما نجد له مثيلاً في العديد من دول العالم حيث استندت المملكة في تحقيقها لهذا القفزة التنموية الفريدة على المبادرات الفردية والقيم الروحية والحرية لتحقيق الأهداف بعيدة المدى المتمثلة في تنويع القاعدة الاقتصادية الذاتية التوليد للمملكة .

لقد أثبتت كافة التجارب التي مر بها الاقتصاد السعودي عبر مراحلها التنموية المختلفة وما زامنها من تحركات نحو الارتفاع في الكثير من الأحيان ومن تحركات نحو الانخفاض في بعض الأحيان أن الاعتماد في هذا السياق كان أكبر على مبادرات القطاع الخاص الذي أثبت خلال كافة الخطط التنموية السابقة أنه أهل لأن يقود عملية التنمية المستقبلية للمملكة وأنه الأقدر على الاضطلاع بدور الشريحة الأولى في هذه العملية ذلك أن ديناميكية القطاع الخاص كانت حاضره سواء في أوقات الرواج أم في أوقات الأزمات بدليل أن هذا القطاع قد مر خلال الأعوام السابقة بالعديد من الظروف لعل من بينها المؤثرات التي تعرض لها الاقتصاد الوطني نتيجة للتقلبات المفاجئة في أسعار النفط العالمية وكذلك الحرب العراقية الإيرانية هذا فضلاً عن أزمة الخليج التي نشأت عن الاحتلال العراقي الغاشم على دولة الكويت، إلا أن هذا القطاع قد تمكن بفضل ما يمتلكه من قدرات متميزة من ترسيخ دوره في الاقتصاد الوطني وبالتالي إنجازات في غاية الأهمية.

لقد أثبت هذا القطاع مرونة عالية وقدرة متميزة على التكيف مع هذه الأزمات حيث استمر في التوسع في نشاطاته الاستثمارية والعمل على تنويعها وترسيخها داخل السوق بشكل يثير الإعجاب فضلاً عن توفيره للسلع والخدمات والأسعار وبالكميات المناسبة ، مع المساعدة على إيجاد أسواق لمختلف المنتجات والأنشطة الاقتصادية.

كما تمكن القطاع الخاص بفضل نشاطه المعهود وخبراته المتراكمة من حشد الكثير من الأموال للاستثمار مع التركيز في هذا المجال على تطوير استقطاب كفاءات عالية المستوى كان لها أثرها الكبير في تفعيل أداء المشاريع الاقتصادية القائمة وزيادة مردوداتها الإيجابية على بنية الاقتصاد الوطني.

### تطوير العلاقات البنائية في الاقتصاد الوطني :

أهم الأدوار التي لعبها القطاع الخاص في التنمية السعودية هو تطوير العلاقات بين القطاعات والأنشطة المكونة للاقتصاد الوطني .

وفيما يلي أهم التطورات التي أثرت على التكوين البنائي للقطاعات الاقتصادية :

### تطوير معدلات نمو القطاع الخاص:

تطور حجم القطاع الخاص في الاقتصاد السعودي خلال الفترة الممتدة من عام 1390هـ (1969م) إلى عام 1428هـ (2008م) بشكل مطرد وارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 5,3 بليون ريال عام 1969م إلى نحو 218,7 بليون ريال عام 1995م، ثم إلى نحو 264,873 بليون ريال عام 2000م، ( ليرتفع نصيبه النسبي خلال تلك الفترة من نحو 28% إلى نحو 44%)، ثم وصل حجم القطاع الخاص إلى نحو 346,487 بليون ريال عام 2005م، ثم إلى نحو 440,363 بليون ريال في عام 2008م، كما يبينه الجدول رقم (1).

ما سبق عرضه يشير إلى مدى ما أصبح يمثل هذا القطاع من شريحة هامة بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية وذلك لكونه القطاع الأكثر إنتاجية وكفاءة اقتصادية كما أصبح هذا القطاع المحور الأساسي في النظام الاقتصادي الحر للبلاد وأمتد نشاطه واتسع ليثمل جميع الأعمال والفعاليات الاقتصادية خصوصاً وان نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وصلت إلى نحو 74.4% في 1428هـ (2008م).

وقد كانت هناك العديد من العوامل التي ساعدت على زيادة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومن أهمها ارتفاع حجم الاستثمار السنوي الخاص من 1 بليون ريال في عام 1389 / 1390 هـ (1969م) إلى حوالي 46 بليون ريال في العام الأخير من خطة التنمية الخامسة 1410/1415هـ. وقد أثبت القطاع انه على درجة كبيرة من النضج وذو مقدرة فائقة على التكيف خصوصاً خلال سنوات خطة التنمية الرابعة التي انخفضت فيها عوائد النفط والنفقات

الحكومية وتأكدت مقدرته أيضاً خلال خطة التنمية الخامسة حيث استمرت أعداد شركات القطاع الخاص في التزايد وارتفعت الاستثمارات الرأسمالية الخاصة واتسع نشاط التصنيع في القطاع. وبينما كانت النسبة الكبرى من الناتج المحلي الإجمالي تتوالد من القطاع النفطي خلال الفترة 1390-1400 هـ (1970-1980 هـ) حيث تراوحت بين 62,4% - 72,4% كانت نسبة القطاع غير النفطي وعلى رأسه القطاع الخاص لا تتجاوز 37,6% - 27,6% خلال نفس الفترة وهذا يعني أن الاقتصاد السعودي كان يتمحور أساساً حول قطاع البترول خلال فترة السبعينات من القرن العشرين، مما كان يعرض نمو الناتج المحلي لعدم الاستقرار. لكنه ابتداءً من عام 1402 هـ (1982م) أخذت نسبة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع وذلك نتيجة للتراجع في أسعار النفط ما رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 47% في العام الأخير من خطة التنمية الخامسة في حين بلغ إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في هذا العام أكثر من 74% أما القطاع النفطي فقد انخفض بالمقابل إلى نحو 36,8% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ولا شك في أن درجة التنوع في الاقتصاد السعودي قد زادت خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات وذلك بفضل الزيادة البارزة في إسهام القطاع الخاص غير النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي كان له أثره البالغ في زيادة معدل الاستقرار في نمو الاقتصاد السعودي.

ولقد أصبح القطاع الخاص في فترات الانكماش للإنفاق الحكومي التي تصاحب عادة انخفاض إيرادات النفط هو القائم بالدور التعويضي في تخفيف الآثار السلبية لذلك على الناتج المحلي ومعدلات نموه وقد حدث ذلك إبان انتهاء الفورة المالية في الثمانينات وفي بداية التسعينات.

ولذلك نجد انه بينما نما الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1993م بحوالي 1% فان معدل النمو للناتج المحلي للقطاع الخاص ذات السنة بلغ 5,1% وقد تحول بذلك النمو السلبي في قطاع النفط إلى نمو إيجابي في الاقتصاد المحلي ككل مما يثبت الدور التعويضي المؤثر للقطاع الخاص<sup>(9)</sup>، لقد انطلقت سياسة الدولة الإنمائية من تدعيم وتنمية دور القطاع الخاص على حساب القطاع الحكومي الذي استنفذ دوره المباشر ليقصر على الدور غير المباشر في المجالات الإنتاجية

(9) ورقة عمل مقدمة من مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية - الدور المتنامي للقطاع الخاص في تنمية و بناء الاقتصاد المتنوع - جمعية الاقتصاد السعودية للقاء الثامن .

بتشجيع القطاع الخاص من ثلاث مرتكزات أساسية شملت إلى حد كبير نموذج القطاع الخاص وهذه المرتكزات هي:

- الالتزام بتخصيص موارد رأسمالية لإنشاء التجهيزات الأساسية الشاملة وقد أدى حجم النفقات الرأسمالية الكبير إلى زيادة مضطربة لطلب على السلع والخدمات استطاع القطاع الخاص بالاشتراك مع الشركات الأجنبية توفيرها.
- التزام الدولة بسياسة السوق الحر يمارس فيها القطاع الخاص نشاطه مما يحقق التوازن بني مصلحة المستهلك ومصلحة القطاع الخاص .
- التزام الدولة بسياسة تنويع مصادر الدخل عن طريق تنويع القطاعات الإنتاجية المحلية وتنميتها وهي القطاعات التي تعتبر من أهم مجالات عمل القطاع الخاص .

## المبحث الثالث

### مساهمة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية :

إن الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص يعتبر من الشمولية بحيث يغطي كافة مجالات التنمية الاقتصادية منها والاجتماعية، وتشير خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى أنه من النادر أن نجد اليوم أوجه نشاط اجتماعية واقتصادية لا يكون للقطاع الخاص دور فيها ، حيث تعكس هذه السمة حقيقة أن السوق هو محور النشاط الاقتصادي وكذلك أهمية ما يقدمه للقطاع الخاص من دعم وما يوفر له من حوافز. وقد كان التركيز الرئيسي لأوجه نشاط القطاع الخاص على القطاعات الإنتاجية كالزراعة والتجارة والصناعة والخدمات والنقل، ويبدو واضحاً كذلك إسهامات هذا القطاع في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ومشاريع الإسكان والمرافق حيث يبرز نشاط القطاع الخاص في هذه القطاعات مكملاً لما تقوم به الدولة من إسهام مباشر يستهدف تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار ولا سيما في المشاريع الكبرى التي كانت تعد من السابق خارج نطاق القطاع الخاص في مختلف مراحل تنمية هذه المشاريع.

وتكمن أهم السباب الرئيسية للتوجه نحو قدر أكبر من إسهام القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية في عدم الرضا عن نوعية الخدمات المتوفرة في هذا المجال وصعوبة تصحيح ذلك بسبب الملكية الاحتكارية التي يتمتع بها القطاع العام فيه.

وبالرغم من الأداء الجيد للشركات التي تقدم خدمات البنية الأساسية والمملوكة للقطاع العام، إلا أن انخفاض الإيرادات وما ترتب عليه من ضعف الاستثمار من قبل الدولة خلال السنوات الماضية قد نتج عنه عجز في توفير الطاقة الكهربائية أدى إلى تأثر الإنتاج الصناعي وارتفاع التكلفة لتعويض النقص، كذلك أدى النقص في قطاع الاتصالات إلى صعوبة التوسع في الأنشطة التجارية مما دفع الكثيرين إلى البحث عن وسائل بديلة، خاصة في ظل سياسة ترشيد الإنفاق الذي اتبعته حكومات دول المنطقة (الخليج) خلال الأعوام القليلة الماضية، الأمر الذي حفز مرة أخرى إلى البحث عن إمكانية الاستفادة من القدرات التمويلية المتوفرة للقطاع الخاص.

ومما لا شك فيه فإن مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية ستوفر مصادر تمويلية جديدة ، وتؤدي إلى تحسين وتحديث الإدارة وتوفير نقلات متطورة تساعد على تحسين كفاءة ونوعية الخدمات المستخدمة، ففي بلدان مختلفة، مثل الأرجنتين وشيلي وماليزيا وتركيا

اضطلع القطاع الخاص بتأمين خدمات إمداد المياه مما أدى إلى تقليل كمية المياه التي لا يتم تسديد رسومها من نسبة 60% من الإجمالي إلى 25%، كما أمكن تخفيض تكلفة العمالة بنحو 50% وبفضل تزايد الإيرادات وخفض التكاليف أصبحت خدمات مرافق المياه مجدية اقتصادياً للشركات التي توفرها، وأمكن تمويل العديد من الاستثمارات الجديدة في مشاريع المياه دون حاجة للجوء إلى الدعم من مخصصات الميزانية أو إلى أية زيادات كبيرة في تعرفه الأسعار<sup>(11)</sup>.

ومما يدل على جدارة القطاع الخاص السعودي وإمكاناته المتوفرة على جدوى مشاركته في مشاريع البنية التحتية بتوفير مصادر التمويل ما حققه هذا القطاع في الآونة الأخيرة من العديد التطورات للمساهمة في عملية التنمية كان من أبرزها الارتفاع الكبير في إجمالي الائتمان المصرفي المقدم إلى منشآت الأعمال خلال فترة من 1390 - 1428هـ/2008م وذلك تبعاً للجدول رقم (2) تجد انه قد ارتفع مجموع الائتمان المصرفي المقدم من القطاع البنكي الخاص إلى منشآت الأعمال من نحو 1,6 بليون ريال في 1390هـ إلى نحو 289,4 بليون ريال في 1428هـ، بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 719%، كما يوضح الجدول أن قطاع الكهرباء والمياه والمرافق الأخرى قد استحوذ على متوسط معدل نمو قدره 844% مما يؤكد مدى فعالية القطاع الخاص ممثل في البنوك في المساهمة في مشاريع البنية التحتية في الفترة المذكورة ويظهر هذا الميل المتزايد من قبل القطاع التمويلي الخاص لتقديم تسهيلات ائتمانية لأغراض استثمارية وإنتاجية مدى تزايد الحاجة للأموال الملتمزم بها لأجل طويلة للتنمية الاقتصادية من قبل القطاع الخاص.

### مشاريع البنية الأساسية مجال للتعاون بين الدولة والقطاع الخاص :

في أروقة الصراع الفكري بين الرأسمالية والاشتراكية فيما يتعلق بالتنمية ونظرياتها وطرقها ظهر الطرح الذي يرى ان التنمية غير مجدية دون مشاركة الدولة بدور كبير وقوي، مما زاد القناعة بأهمية تولى القطاع العام الدور المركزي لها وقد انتشرت هذا الأفكار في الدول العربية والنفطية منها لتوفر المقدره المالية القوية لديها، وحقيقة لم تكن هذه الفكرة من إبداع الدول النامية وإنما سوقتها الدول الصناعية بذلك ورأت أن مشاريع البنية الأساسية هي من اهتمامات القطاع العام والتي أنفقت الدول جل ميزانياتها في الصرف على تلك المشاريع ولكن نظراً لتطور مفهوم الدولة من الدولة المنتجة إلى الدولة الحارسة منذ منتصف الثمانينات تصاعدت الأصوات التي تطالب بإشراك القطاع الخاص في تلك المشاريع وترك الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية

(11) المرجع السابق

وحماية الأمن والعدالة. ونظراً لذلك اتجهت الكثير من دول العالم إلى خصخصة قطاع البنية الأساسية والمشاريع التنموية للتخفيف من الأعباء العامة عليها وقد اتخذت هذه الخطوة في المملكة المسارات التالية :

**أولاً: تحويل مؤسسات حكومية إلى شركات مستقلة تعمل على أسس تجارية:**

يعتبر هذا المسار من أكثر المسارات بريقاً يجذب دول العالم والمملكة منها في تمويل مشاريع البنية التحتية، ويمكن أن نميز هذه الخطوة من خلال ما قامت به الحكومة مؤخراً من خلال .

أ-قطاع الاتصالات : يعد هذا القطاع أكثر القطاعات خصخصة في العالم العربي وذلك لأهمية هذا القطاع في تعجيل التنمية وجذب الاستثمارات والحاجة لتطويره ولضخامة رأس المال المستثمر فيه مما شجع الدولة لجذب القطاع الخاص في هذا المجال .

ب-النقل والموانئ : قامت الحكومة بنقل إدارة خدمات الشحن في ميناء جدة إلى شركات القطاع الخاص كما تتجه المؤسسة العامة للموانئ إلى دعوة القطاع الخاص لتشغيل أرصفتها في موانئها الرئيسية لمدة عشرون عام مقابل استثمار مبلغ خمسمائة مليون ريال في تجهيزات الميناء بمعدات جديدة .

ت-الطاقة الكهربائية : اتجهت المملكة مؤخراً لإنشاء مؤسسة موحدة للكهرباء بغرض إعطاء الفرصة للقطاع الخاص في استخدام الأمثل والترشيد في المصروفات العامة للخروج من دائرة الخسائر المستمرة للربح ما يساعد على التوسعة في مجال الكهرباء .

ث-المدن الصناعية : قامت الحكومة مؤخراً بإنشاء شركة منافع تقوم بإدارة المدينتين الصناعيتين (الجبيل – ينبع ) مع شركاء محليين وشركاء أجانب وذلك بغرض إدارة وصيانة وتجديد وتوسعة المنافع القائمة لتلك المدينتين ورفع كفاءتها .

و يمكن أن نعلق على مزايا الخطوات من خلال المنافع والتكاليف المتوقعة لتلك الخطوات .  
**المنافع المتوقعة :**

1) تخفيف الأعباء على الميزانية العامة للدولة نتيجة لتحمل الشركات الاستثمار في تلك القطاعات .



- (2) المساهمة في زيادة الإنتاجية وتطوير وتحديث مستوى الخدمات وضمان استمرارية التطوير كنتيجة حتمية لمواجهة المنافسة وتأكيد بقائها .
  - (3) إيجاد مصدر إيراد إضافي للخزينة العامة من جراء التوسع في الصيانة والتجديد لتلك القطاعات .
  - (4) إن إيجاد صيغة الملكية المشتركة من شأنه أن يقوى من فعالية الأجهزة الرقابية على أعمالها من جهات داخلية وخارجية مبعثها الحرص على الأطراف المشاركة بأن ترقى بمستوى أداء الخدمات وتطويرها والبعد عن الإسراف والانحراف .
  - (5) تحرر الشركات الجديدة من قيود الصرف والقوانين الحكومية المرتبطة بالاعتماد بالميزانية مما يؤدي لزيادة فعاليتها وقيامها بالأنشطة التكميلية .
  - (6) وجود مجالس إدارة للشركات في وضعها الجديد يساهم في استقلالها ويعطيها الفرصة كاملة لاتخاذ القرارات التي تضمن لها النهوض نظراً لمسئوليتها الكاملة عن النتائج .
- التكاليف المتوقعة :**

- (1) من خلال تجارب الدول، لوحظ أن المشاريع التي تبقى تحت تبعية القطاع العام ولو منحت لها الاستقلالية دائماً ما تكون عرضة للتدخل السياسي الذي يعمل على إعادتها إلى دائرة السيطرة والنفوذ للدولة وسلبها ما حصلت عليه من استقلالية خوفاً من فقدان الدولة لسيادتها مما يضر بالخدمة .
- (2) قد تظهر هناك بعض العقبات من العاملين والموظفين القدماء خوفاً من فقدان أعمالهم .
- (3) صعوبات للتقييم ناتجة عن كبر حجم الاستثمار الحكومي السباق لها .
- (4) قد تكون هناك صعوبات اقتصادية بأسعار الخدمة من قبل الدولة والتكلفة الاقتصادية للخدمة .

#### **ثانياً: مشاريع يملكها ويديرها القطاع الخاص بمشاركة الدولة :**

نجد أن هذه المشاريع غالباً ما تكون في قطاعات إنتاجية تنموية مربحة وذات جدوى اجتماعية لدى الدولة مثل الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) بالإضافة إلى بعض البنوك التجارية (البنك السعودي للاستثمار – بنك الرياض – البنك الأهلي التجاري) وكان الدافع في المساهمة في المجال البنكي لأهمية البنوك في العملية الاقتصادية والتدخل في بنوك متعثرة مثل بنك القاهرة وبنك الرياض من خلال التغييرات في مجالس إدارتها مما أخرجها من

حالات الخسارة المستمرة للأرباح . وكذلك شركات الخزف السعودي وشركة النقل الجماعي والنقل البحري ونجد هذه المشاريع في مجملها مشاريع مربحة تساهم الحكومة في تلك المشاريع من خلال ضخ الأموال اللازمة لضخامة رأس المال المستثمر وإعطاء الوفورات الحكومية ومشاركتها تلك الشركات في مجالس إدارتها حافظ على وجودها واستقرارها .

### ثالثاً: مشاريع تملكها وتديرها الدولة ولكن تنفيذ استثماراتها تتم من خلال القطاع الخاص:

نجد أن معظم مشاريع البناء والتشييد وهي في مجملها مشاريع خدمية من إسكان ومرافق عامة مستشفيات ومدارس وجامعات وأشغال عامة (شبكات المياه - الطرق - الصرف الصحي ) كما نجد أن المنشأة الحكومية من مباني وتجهيزات هي مشاريع مناقصات حكومية تطرح على القطاع الخاص للقيام بتنفيذها ليتم تسليمها في ما بعد للدولة وذلك بغرض التشغيل ونجد أن هذه المشاريع قامت الدولة بتشغيلها للتمكين من توفيرها للمواطن بأسعار رمزية (الجامعات، شبكات المياه والصرف الصحي، المستشفيات، المدارس ) أو مجاناً للطرق والكباري، مما لا يشجع القطاع الخاص في الدخول لمحدودية الربح وضخامة رأي المال المستثمر حيث أن الهدف من إنشائها ليس المعايير التجارية وإنما المعايير القومية .

### الصعوبات والمشكلات التي واجهت مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية الأساسية:

يمكن بمقارنة بسيطة بين الاتجاهات التي ركزت عليها استراتيجيات خطط التنمية والواقع الذي سارت عليه أنشطة القطاع الخاص فيما يتعلق بالبنية الأساسية التوصل إلى أنه بالرغم من الصعوبات التي واجهت هذا القطاع إلا أن حجم الإنجازات التي تحققت في الفترة السابقة بفضل جهود القطاع الخاص بالتضافر مع القطاع الحكومي تنبئ بإمكانية كبيرة في تحقيق الأهداف المرجوة مستقبلاً وخصوصاً وان الفرص المتبقية للاستثمار في البنية الأساسية لا زالت كبيرة جداً لأن جزءاً كبيراً من الطلب على خدمات البنية الأساسية لم يتم تغطيته بعد خصوصاً بعد الازدهار المستمر الذي يسود الأنشطة الاقتصادية في المملكة .

لذلك يستلزم جذب استثمارات القطاع الخاص لمشاريع البنية الأساسية القضاء على الصعوبات التي تواجه مسيرة القطاع الخاص ومن أهمها :

- صعوبات عامة مرتبطة بعدم استكمال بعض الإجراءات النظامية ذات العلاقة بعمل القطاع الخاص مثل الصعوبات النظامية المرتبطة بعدم وضوح أساليب تسوية حقوق والتزامات التعامل التجاري ومنها: عدم وجود نظام متكامل لحسم المنازعات

التجارية عموماً وضعف متابعة الأنظمة التجارية ونظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية. فبالرغم من تطور التشريعات والقوانين إلا أن بعض الإجراءات القضائية ما زالت تتسم بالبطء بشكل عام حيث لم يشهد القضاء نفس التطور الذي واكب النشاط الاقتصادي بصفة عامة وهذا ربما قلص من حماس بعض الشركات في الاستثمارات طويلة الأجل .

- استعراض دور القطاع الخاص من خلال خطط التنمية الخمسية، لوحظ أن الدولة شجعت القطاع الخاص في مجالات التصنيع والزراعة والتشييد والبناء وأوجدت صناديق متخصصة لذلك وإعفاءات جمركية مما دفع القطاع الخاص للتوسع في تلك المجالات إضافة إلى الربحية المرتفعة والتي كانت متوفرة في قطاع الخدمات (تجارة - بناء وتشبيد - تأمين - بنوك ) مما دفع القطاع الخاص للاستثمار فيها والمساهمة بدرجة أقل في بقية المشاريع .
- صعوبات تتعلق بانسياب المعلومات إلى القطاع الخاص وتمثل في عدم قدرة رجال الأعمال في الحصول بسهولة على المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قرارات الاستثمار وأعداد دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية للمشروعات، إضافة إلى بطء تدفق المعلومات والإحصاءات من الجهات الحكومية إلى رجال الأعمال مثل تفاصيل مشروعات الدولة المعتمدة في وثائق الخطة .
- نقص المعلومات عن الخدمات الرئيسية التي يمكن للحكومة التخلي عنها للقطاع الخاص أو التي يمكن أتاحتها لمساهمة القطاع الخاص مما ترك للقطاع الخاص المجال للتنبؤات الخاطئة وبناء قراراته الاقتصادية عليها .
- نظراً لأن التشريعات التجارية في كثير من الأحيان مازالت غير ملائمة نجد القلة من المصارف على استعداد لتقديم القروض طويلة الأجل لشركات ليس لها سجل أعمال واضح ولا تتوفر معلومات دقيقة عن أوضاعها المالية .
- عدم وجود قوانين منظمة للاستثمار تتسم بالوضوح والشفافية حيث أن رأس المال الخاصة يتجه دوماً إلى الدول التي لديها مجموعة قوانين استثمارية واضحة وقابلة للتطبيق .

- يتميز القطاع الخاص ( في دول الخليج بصفة خاصة) بثروات هائلة مستثمرة بالخارج إضافة لارتفاع معدل الادخار المحلي، والمعضلة الرئيسية التي تعترض المصارف في تقديم القروض تتمثل في عدم توافق الاحتياجات المالية وقاعدة الودائع لدى البنوك، فالقروض المقدمة للبنية التحتية والمشاريع التنموية تحتاج قروض طويلة ومتوسطة الأجل في حين أن ودائع المصارف هي في معظمها قصيرة الأجل، هذا بالإضافة إلى عدم توفر أسواق فعالة لرأس المال مما يصعب على المصارف إصدار أدوات مديونية طويلة الأجل، ويعتبر هذا عنصراً معوقاً لمشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية الأساسية، فطبيعة أصول هذه المشاريع يقتضي تمويلها لفترات طويلة السداد تتراوح بين 10 ، 20 سنة وهذا مخالف لطبيعة ودائع المصارف التي في معظمها قصيرة الجل وبفوائد مرتفعة .
- احتياج القطاع الخاص ل ضمانات مالية تساعد على ضمان استرجاع عائد الاستثمار وفي الفترات المتفق عليها دون إحداث تغييرات في طبيعة تلك الضمانات وفترات السداد والقوانين الخاصة بها .
- وجود صعوبة بالترقية بين المشروعات العامة المنتجة والمشروعات العامة الخدمية، حيث أن النوع الأول مرتبط بمشكلات مثل تسعير المنتج – هل هي أسعار رمزية أو التكلفة أو أسعار تجارية ؟ - في حين أن النوع الثاني غالباً ما يقدم خدمات بلا مقابل أو مقابل رمزي (12) .
- تعد التقلبات في أسواق النفط لبعض الشركات الراغبة في الاستثمار مصدر إزعاج، خاصة وهي ترى الاعتماد الكبير للملكة على النفط مما يثير القلق حيث انه يجعل الاقتصاد السعودي عرضة للتأثير بالتقلب في أسواق النفط العالمية وذلك يزيد من مخاوف الاستثمار فما بالك بمشاريع البنية التحتية والتي تحتاج إلى فترات طويلة للسداد .
- تجد الشركات الأجنبية أن أسواق المملكة من أكثر أسواق العالم انفتاحاً كما أن المنافسة فيها شديدة، لذلك تزيد من درجة المخاطر التجارية التي يجب اتخاذها في

(12) للمزيد أقرأ المطوع . محمد سليمان مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية ، فعاليات اشترك القطاع الخاص في تشغيل مشروعات التنمية بالبلديات وأثره على تنمية مواردها ص 347 - 365 .

الاعتبار في عملية اتخاذ قرار الاستثمار في المملكة علماً أن تحقيق الربح هو الهدف الأسمى للقطاع الخاص .

#### التوصيات :

يستلزم جذب استثمارات القطاع الخاص لمشاريع البنية الأساسية عدداً من المتطلبات نذكر أهمها فيما يلي :

- وجود اقتناع تام لدى المسؤولين بجدوى جذب القطاع الخاص إلى مثل هذه الاستثمارات وتوافر الثقة لديهم من أن النواحي الإيجابية التي قد تعود على الدولة والمجتمع من مشاركة القطاع الخاص تفوق النواحي السلبية والعمل على تجسيد ذلك من خلال توفير المزيد من المرونة والمزيد من الانفتاح في التعامل مع القطاع الخاص .
- استقرار السياسة الاقتصادية يساعد على تحسين بيئة الاستثمار المحلية بحيث تحكم هذه البيئة وتنظمها أنظم أكثر فعالية وأكثر قابلية على التطبيق واستقراراً وذلك عن طريق إتباع الحكومة سياسات اقتصادية ومالية طويلة المدى لا تتأثر بأي تقلبات في الأسواق الخارجية سواء كانت أسواق النفط أو غيرها، ومن المهم أن توضع السياسات المالية بشأن الإنفاق العام والاستثمارات العامة وفق إستراتيجية طويلة الأجل وليس حسب اعتبارات آنية وذلك بدراسات أكثر تعمقاً للإمكانيات الحالية والمتوقعة مما يساعد على وضع سياسة اقتصادية لا تتأثر بالتغيرات الداخلية والخارجية .
- توفير المزيد من الضمانات لمسألة الحقوق والالتزامات القانونية وأسس التنافس بحيث تكون مريحة ولا يكتنفها أي غموض، إضافة إلى وجود آلية تؤمن التسوية العاجلة للمنازعات.
- الإسراع في إزالة كافة المعوقات الروتينية المرتبطة بالتراخيص والكفالات والموافقات على المشاريع وكذلك النظر في دراسة العقود الاستثمارية بحيث تكون الفترة متناسبة مع حجم المشروع وأهميته ومدى قابليته على إدرار الربح مستقبلاً .

- تقدم خدمات البنية الأساسية في المملكة بسعر يقل عن تكلفتها الاقتصادية، وتري الدراسة انه لن تصبح هذا المشاريع ذات جدوى مالية بحيث تجذب رأس المال الخاص إلا عندما تعكس أسعار الخدمات التي تقدمها مشاريع البنية الأساسية التكلفة الحقيقية لهذه الخدمات، كذلك فإن السبب الرئيسي الذي يدعو لإصلاح هيكل الأسعار هو تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتقليل الإسراف والقضاء على الهدر .
- إشراك البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة في نشاط الاستثمار وقيام البنوك التجارية بعمليات التمويل بغرض الاستثمار والتنمية والمساهمة المباشرة في إنشاء مشروعات البنية الأساسية وتقديم القروض طويلة الأجل من ناحية والبحث عن إمكانية قيامها ببعض المشروعات للبنية التحتية والمشاركة من خلال استحداث أدوات تمويل جديد فيها يعتبر من أهم العوامل التي تساعد على زيادة حجم الإنفاق في هذا القطاع ويخلق نوع من الحوافز والثقة للأفراد في جدية هذه المشروعات مما يدفعهم للمشاركة .
- ضرورة تنظيم سوق العمل حيث يعاني جزء كبير من المهن والحرف من نقص شديد في الأيدي العاملة بينما يلاحظ فائض في وظائف أخرى .
- الترويج عن الخدمات العامة التي تسمح الحكومة للقطاع الخاص بالقيام بها منفرداً أو بالمشاركة معها أو مع الجهات الأجنبية، وكذا عمل قوائم بالخدمات التي يمكن للحكومة التخلي عنها للقطاع الخاص .
- ان تقوم الجهات الحكومية بتجزئة المشاريع الكبيرة وطرحها في مناقصات متفرقة لتناسب بقدر الإمكان مع إمكانيات معظم رجال الأعمال .
- إن ما تم تنفيذه حتى الآن من عمليات التخصيص يعد قليلاً جداً حيث تعد عملية التخصيص في مرحلة الإعداد والتخطيط وذلك رغم الإمكانيات المتوفرة لهذه العملية بالمملكة . وقد اوردت إحدى الدراسات أن ما مجملته 30 مليار دولار على الأقل من الأصول التي تملكها حكومات الدول الخليجية في المرافق العامة وخطوط الطيران وشركات الاتصالات يمكن أن يتم طرحها حينما يتسنى لعملية التخصيص أن تنطلق (13) .

(13) البنك الأهلي التجاري ، الدائر الاقتصادية رجب - شعبان 1417هـ (نوفمبر - ديسمبر 1996م) مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنية الأساسية بدول الخليج ، المجلد السادس .



جدول (1)  
تطور مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الإجمالي

نسبة مئوية (%)	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي		الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي النفطي	الناتج المحلي الإجمالي	السنة	
	نسبة القطاع الخاص الي الناتج المحلي غير النفطي	نسبة القطاع الخاص الي الناتج المحلي الإجمالي					القطاع الحكومي
63.37	38,5		160486	148963	223445	372408	1985
62.43	41.56	132204	218599	350803	175201	526004	1995
61.12	39,5	138735	230509	369244	212629	581873	1996
62.35	39,6	153477	241304	394781	214021	608802	1997
56.26	45,8	148286	245603	393889	142756	536635	1998
64,6	43,1	198410	255200	453610	140345	593955	1999
64.95	38,1	142969	264873	407842	289165	697007	2000
64,6	40,5	148536	275118	423654	255510	679163	2001
65,6	40,8	150487	285682	436169	263511	699680	2002
64,8	37,5	159874	298327	458201	327586	795787	2003
63,52	34,6	184543	321299	505842	424104	929946	2004
62,45	29,6	207621	346487	554108	618291	1172399	2005
63,8	28,2	229901	373991	603892	720664	1324556	2006
64,5	28,5	236639	404963	641602	778353	1427714	2007
65,2	25,22	245474	440363	685837	1060164	1746001	2008

المصدر: وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية 1420-1430هـ (2000-2010 م) - جدول رقم (20، 25) بيانات تجميعية



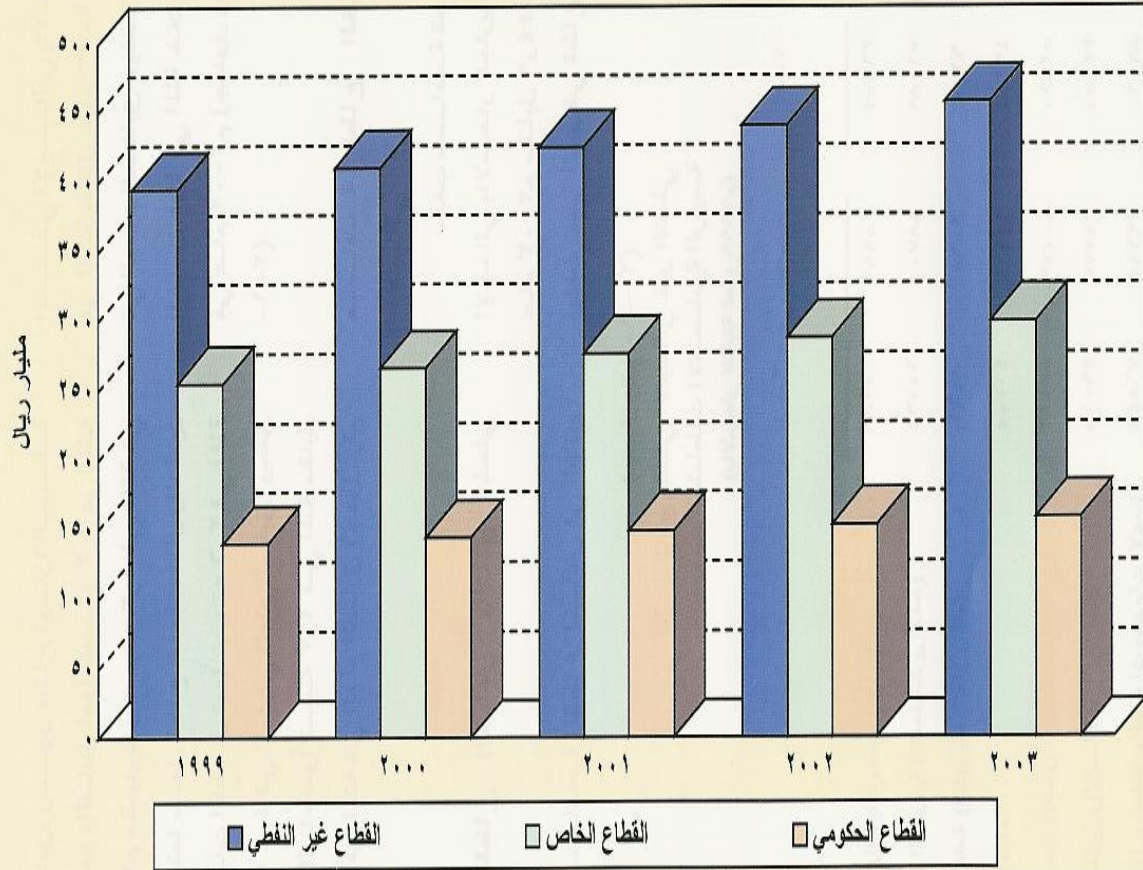
جدول (2)  
تطور الائتمان المقدم من القطاع البنكي الخاص إلى منشآت الأعمال  
خلال الفترة 1420 – 1430 هـ (2001-2008 م)

المجموع	أنشطة متنوعة	الخدمات	التمويل	النقل والمواصلات	التجارة	البناء والتشييد	الكهرباء والمياه والمرافق الأخرى	التعدين والمناجم	الصناعة التحويلية	الزراعة وصيد الأسماك	البيان السنوات
176803	64534	9514	6703	9917	40167	16746	1220	1206	24659	2128	2001/1422
198697	74724	9718	8862	13555	42194	20982	1094	715	24324	2530	2002/1423
221123	82124	8839	11877	12803	51886	21955	1837	650	26604	2549	2003/1424
233692	91550	9627	17128	11491	50811	21647	2038	614	26149	2638	2004/1425
462103	177539	16735	61828	6875	111511	37845	3598	1802	37566	6802	2005/1426
557405	201854	28286	62632	20989	127473	43421	5878	3897	54339	8636	2006/1427
712737	289351	32324	16812	37814	176858	54371	10629	4265	79333	10980	2007/1428
707953	274047	37230	13968	43312	179741	52641	12631	4613	79090	10681	2008/1429

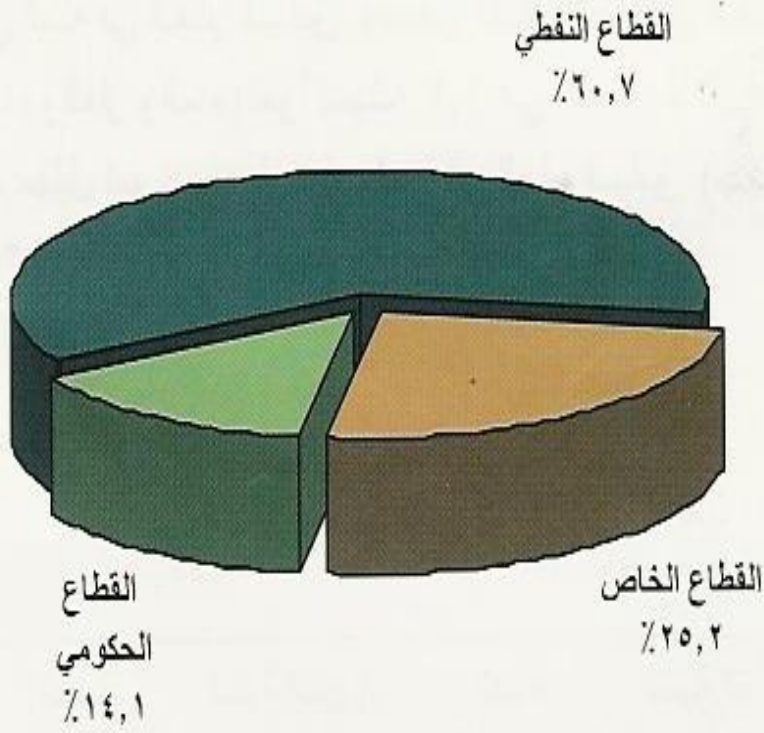
المصدر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعدة سنوات

### الناتج المحلي الإجمالي: القطاع غير النفطي

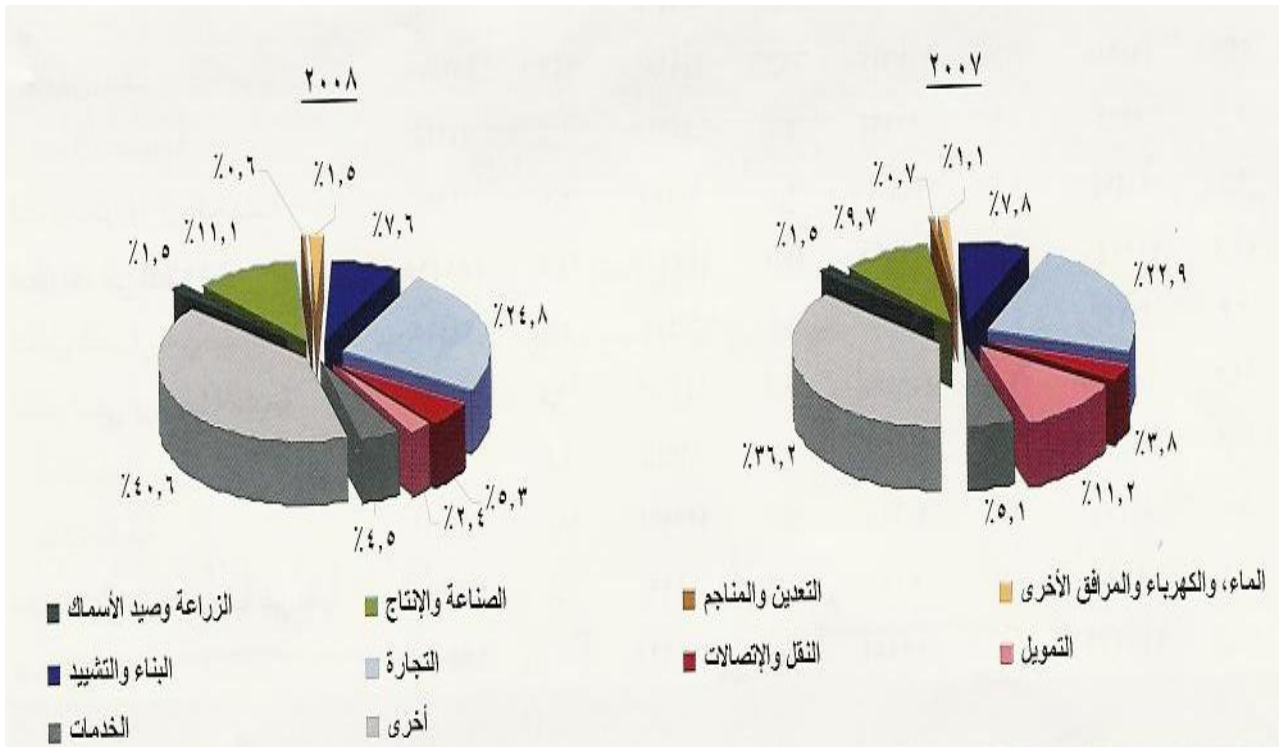
بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩م



نسبة مساهمة القطاعات  
الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٨م  
(بالأسعار الجارية)



الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي  
2008 – 2007م



## المراجع

- 1) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخمسية الخامسة 1410-1415 هـ (1990-1995م).
- 2) خطة التنمية الثانية 1395-1400 هـ، وزارة التخطيط.
- 3) ندوة دور القطاع الخاص في التنمية – وزارة التخطيط 1409 هـ .
- 4) ندوة دور القطاع الخاص في التنمية – وزارة التخطيط 1409 هـ.
- 5) خطة التنمية الرابعة – وزارة التخطيط.
- 6) خطة التنمية السادسة وزارة التخطيط.
- 7) منجزات الخطة الخمسية – وزارة التخطيط.
- 8) ورقة عمل مقدمة من مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية – الدور المتنامي للقطاع الخاص السعودي في تنمية وبناء الاقتصاد المتنوع – جمعة الاقتصاد السعودية للقاء الثامن.
- 9) الأهلي الاقتصادية، مشاركة القطاع الخاص في تمويل البنية الأساسية بدول المجلس، رجب – شعبان 1417 هـ (نوفمبر – ديسمبر 1996م)، المجلد السادس- البنك الأهلي التجاري.
- 10) للمزيد أقرأ المطوع. محمد سليمان مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، فعاليات اشترك القطاع الخاص في تشغيل مشروعات التنمية بالبلديات وأثره على تنمية مواردها.
- 11) البنك الأهلي التجاري، الدائرة الاقتصادية رجب – شعبان 1417 هـ (نوفمبر – 1996م)، مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنية الأساسية بدول الخليج، المجلد السادس.
- 12) الباتل، عبد الله (1424) هل التخصيص هل الحل الأمثل؟ المجلة الاقتصادية السعودية، العدد السادس.
- 13) الداغستاني، عبد العزيز إسماعيل (1422) التخصيص، رؤية اقتصادية في المنهج والتطبيق الاقتصاد السعودي نموذجاً، دراسات معاصرة رقم (3). الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- 14) عطية، عبد القادر محمد (2005) اتجاهات حديثة في التنمية. الإسكندرية : الدار الجامعية.
- 15) الهذلول ، صالح (1419) تأملات في مستقبل التنمية العمرانية الوطنية، في صالح الهذلول ونارايبانان ايدادان .

- (16) العبد الله، مصطفى محمد 1999، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- (17) د.الصادق، علي توفيق، د. الجارحي، معبد، التخصيص في إطار التنمية القضايا والمضامين، صندوق النقد العربي، أبو ظبي (1995).
- (18) الكردي، أسامة مكي (1998)، مفهوم الخصخصة دوافعها والمعوقات التي تواجهها، ندوة الخصخصة وإعادة هيكلة القطاع الصناعي، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، عمان.
- (19) د. المتوكل، مصطفى حسين (2001م)، الخصخصة خلق أفاق جديدة أمام القطاع الخاص، المركز الوطني للمعلومات، مجلة المعلومات، العدد الثاني، عدن.
- (20) الفاعوري، رفعت (2004)، تجارب عربية في الخصخصة: بحوث ودراسات، الناشر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- (21) عثمان، سعيد عبد العزيز (2003م)، اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، الدار الجامعية، بيروت.